



تقاطع الديون وهيمنة الشركات

مقدمة

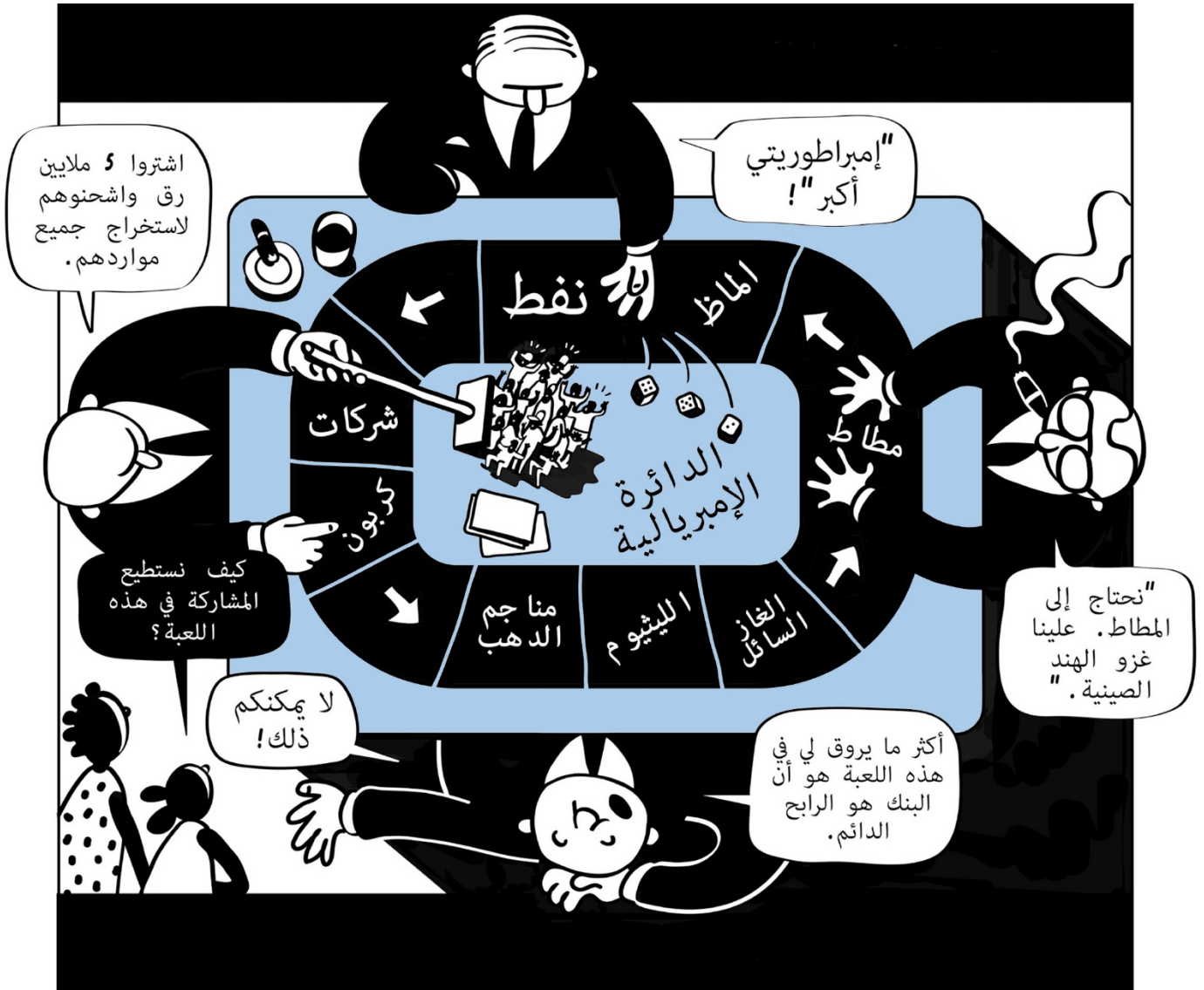
تمثل الديون تعبيراً عن الرأسمالية النيوليبرالية وكذلك أزماتها. أصبحت الموجات الأخيرة من تراكم الديون عنصراً مركزياً بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك أساساً إلى تطور الديون السيادية كأداة قوية لبناء الإمبراطوريات الاستعمارية. أدى ذلك إلى توسع أسواق رأس المال، وجذب الدائنين من البلدان الصناعية الذين رأوا في ذلك فرصة للاستثمار بكثافة في الخارج من أجل تحقيق ربح. وقد أدى تدفق رأس المال الأجنبي إلى تضخيم ديون البلدان المحتلة والفقيرة بشكل كبير، مما دفعها بشكل خطير نحو الإفلاس¹. على الرغم من نجاحات الحركات المناهضة للاستعمار، استمرت المستعمرات السابقة في مواجهة الديون الموروثة من الأنظمة الاستعمارية، بالإضافة إلى الإمبريالية الاقتصادية الحالية. وقد تفاقم هذا الوضع في عام 1990، في أعقاب صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة في العالم، وفرض إجماع واشنطن الناتج منه. يشير مصطلح "إجماع واشنطن"² إلى الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والبنك

¹ Committee For the Abolition of Illegitimate Debt; Two centuries of sovereign debt conflict
<https://www.cadtm.org/Two-centuries-of-sovereign-debt-conflicts>

² Stephen, R., H.,.: Washington Consensus; Britannica money. <https://www.britannica.com/money/Washington-consensus>.

الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية بشأن توصيات السياسة الاقتصادية الجديدة التي صاغتها النخب المالية والشركات الكبيرة.

أصول الديون: الموروثات الاستعمارية والإمبريالية



على مدى العقود الخمسة الماضية، شهد الاقتصاد العالمي أربع موجات من تراكم الديون، بدءاً من عام 1970³. وأسفرت الموجات الثلاث الأولى عن أزمات مالية في بلدان كثيرة، غنية وفقيرة على السواء. هذه هي أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، والأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات والأزمة المالية العالمية في 2007-2008. بدأت الموجة الحالية في عام 2010 وبلغت ذروتها 55 ألف مليار دولار أمريكي في عام 2018⁴، متميزة عن الموجة السابقة من خلال حجمها وسرعتها وتأثيرها الواسع. إن دورات الديون هذه والأزمات المصاحبة لها متجذرة بعمق في الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية المالية، وكلها تقودها الدول الغنية والأفراد الأثرياء والشركات الكبيرة من أجل تعزيز أنشطة الاستغلال الاستعماري الجديد. وهي تعتمد على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنوك الخاصة، وعدد متزايد من بنوك التنمية العامة. يتجلى تأثير النخب المالية بشكل نشط وسلبي من خلال الأعمال وأنشطة

³ Peter, Nagle., Ayhan, K., M., Fransisca., O.: Global Waves of Debt; Causes and Consequences.

https://www.researchgate.net/publication/350084892_Global_Waves_of_Debt_Causes_and_Consequences/citation/download?tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxyY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxyY2F0aW9uIn19

⁴ World Bank Group; Global Waves of Debt; causes and consequences, 2021. [Debt Chapter 2.pub](#)

الضغط والشبكات، مما يؤثر بشكل مباشر على سياسات الإقراض لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى⁵. في قمة منظمة الاتحاد الأفريقي في عام 1987، أكد توماس سانكارا، الرئيس السابق لبوركينا فاسو، الذي اغتيل نتيجة محاولته إنشاء نماذج تنمية بديلة قائمة على الحقوق ومساواة المرأة والتضامن مع الحركات الأخرى المناهضة للاستعمار والاشتراكية، أنه يجب إلغاء الديون من الحياة اليومية للبلدان الأفريقية. وشدد على أن الدين له جذوره في الاستعمار والإمبريالية، مؤكداً أن الذين يقرضون المال هم نفس الذين استعمروا البلدان المقترضة وأداروا دولها واقتصاداتها⁶.

خلال التسعينات من القرن الماضي، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية، تبنت العديد من المؤسسات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية، مجموعة من السياسات الاقتصادية المعروفة على نطاق واسع باسم "إجماع واشنطن"، وهو مصطلح صاغه الاقتصادي البريطاني جون ويليامسون⁷. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى عصر النيوليبرالية⁸، وهي فلسفة سياسية واقتصادية تركز على التجارة الحرة، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والعولمة، والخصخصة، مما مهد الطريق أمام منافع كبيرة للقطاع الخاص. على سبيل المثال، بفضل إجماع واشنطن، تمكن صندوق النقد الدولي من فرض تدابير أجبرت البلدان على إعادة توجيه أولويات إنفاقها العام على حساب الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، لتحرير التجارة، لتشجيع الاستثمار الأجنبي، لخصخصة الشركات المملوكة للدولة، لتعزيز الملكية الخاصة وإصلاح الأنظمة الضريبية لصالح الجهات الفاعلة الخاصة وكبار المستثمرين. ومع ذلك، فقد أدى هذا النموذج الاقتصادي إلى التشكيك في الأطر والسلطات المؤسسية السابقة، والتشكيك في الأشكال التقليدية لسيادة الدولة، وتقسيم العمل، والعلاقات الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، والتقدم التكنولوجي، وأنماط الحياة والتفكير، والأنشطة الإنجابية، والتعلق بالأرض والعادات الثقافية.

ظهر إجماع واشنطن نتيجة لظروف هيكلية، بما في ذلك إعادة التنظيم التاريخي للقوة السياسية والاقتصادية العالمية، فضلاً عن الأفكار السائدة داخل المنظومة الاقتصادية الأكاديمية⁹. ومع ذلك، فهو أيضاً نتيجة لإجراءات متعمدة من قبل الجهات الفاعلة القوية، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة، بدعم من مجتمع الأعمال، بالتعاون مع حكومات البلدان الغنية الأخرى وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية التي تتشارك قناعات مماثلة.

في ظل الهيمنة النيوليبرالية للولايات المتحدة، أصبح الدين أداة قوية بشكل متزايد في خدمة الإمبريالية الاقتصادية، وإعادة تحديد السياسات الاقتصادية وتفضيل الخصخصة المستمرة لصالح المصالح الخاصة الضيقة. إن التاريخ الطويل للديون المفروضة على العديد من البلدان، فضلاً عن السياسات الاستعمارية التي أعاققت وصولها إلى أسواق رأس المال العالمية، ليس فقط غير عادل، ولكنه ساحق أيضاً. في الواقع، كان من المستحيل عملياً سداد هذه الديون دون الحصول على قروض جديدة. في حالة التخلف عن السداد، يتم استبعاد البلدان من أسواق رأس المال العالمية، مما يحرمها من فرصة شراء السلع الأساسية لسكانها. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تلجأ هذه البلدان إلى صندوق النقد الدولي كمقرض الملاذ الأخير. ومع ذلك، فإن قروض صندوق النقد الدولي تأتي مع شروط ليبرالية جديدة، مثل برامج التكيف الهيكلي وتدابير التقشف واستراتيجيات الحد من الفقر. وقد أجبرت هذه الشروط البلدان، بالتعاون مع حاملي الديون الخاصة والعامة، على إعطاء الأولوية لسداد الديون، مما أدى إلى الخصخصة (بيع السلع والخدمات العامة)، وخفض الإنفاق العام ومنح التقاعد، وإدخال ضرائب القيمة المضافة التراجعية، وإلغاء القيود التنظيمية لسوق العمل، وما إلى ذلك. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك الغابون، حيث تضمنت تدابير التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي تخفيضاً كبيراً في الإنفاق العام وتخفيضاً في عجز الميزانية، من 6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 4.6٪

⁵ Andresen, L.; The influence of financial corporations on IMF lending: Has it changed with the global financial crisis?; SNB Working Papers (2022)

⁶ Thomas Sankara; A united Front Against Debt, Viewpoint Magazine (1987) [A United Front Against Debt](#)

⁷ Irwin, D., Ward, O.; What is the "Washington Consensus", Peterson Institute for International Economics, September 2021. <https://www.piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/what-washington-consensus>.

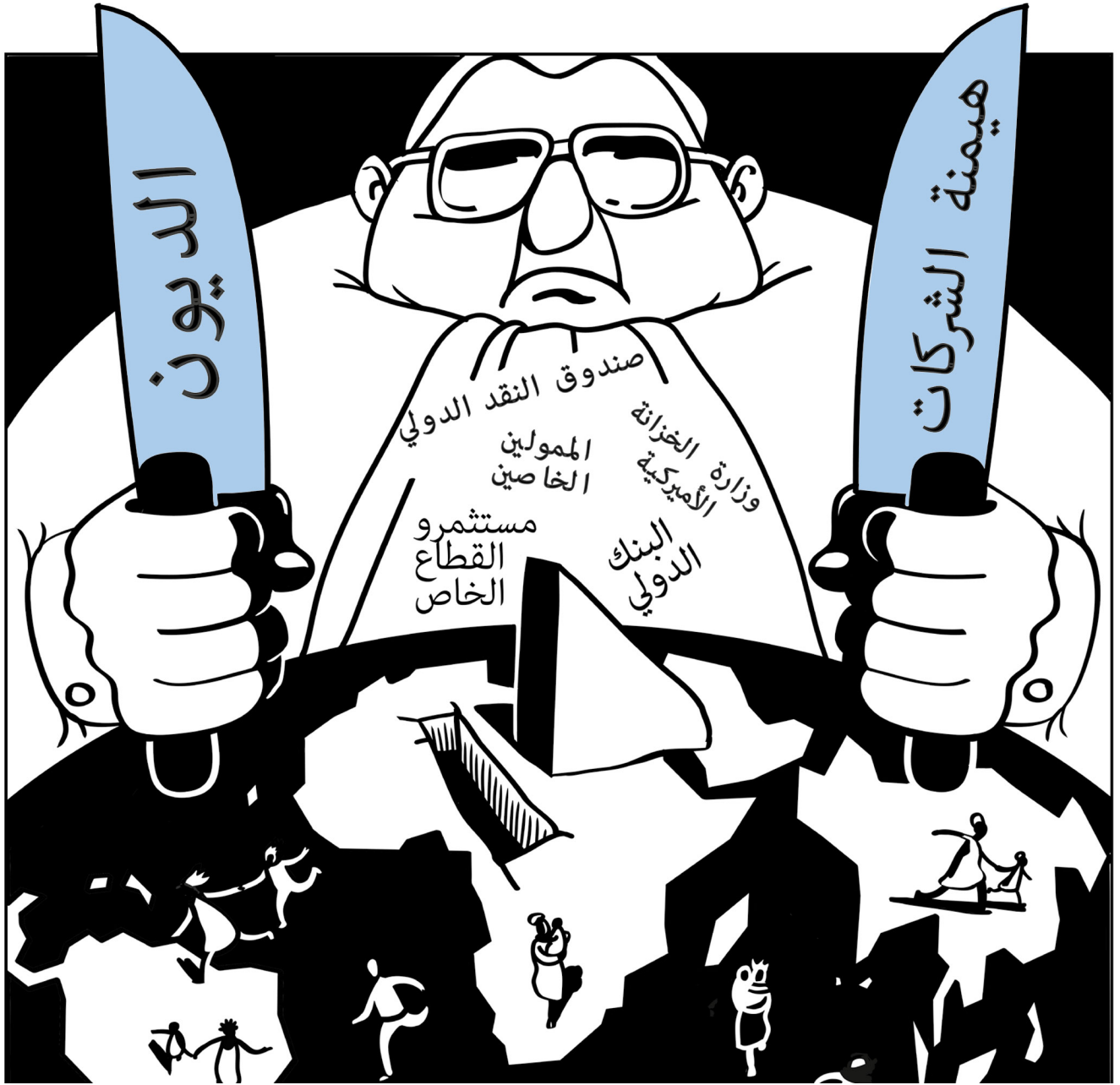
⁸ كما تمت دراسة هذه السياسات الاقتصادية وتحليلها من قبل ديفيد هارفي:

David Harvey : A Brief History of Neoliberalism, Oxford University Press, 2005 :

<https://www.proglocode.unam.mx/sites/proglocode.unam.mx/files/ABriefHistoryNeoliberalism.pdf>.

⁹ Sarah Baab, Alexander Kentikelenis; Markets Everywhere: The Washington Consensus and the Sociology of Global Institutional Change, April 2021.

٪ في عام 2017. وكان لهذه التدابير أثر كبير على قدرة القطاع الصحي على تقديم الخدمات¹⁰. ونتيجة لذلك، انهار نظام الصحة العامة في الغابون، وتأثرت خطط التأمين العام، ووجد المواطنون أنفسهم في وضع هش يواجهون إثره نفقات غير متوقعة غالبا ما ترمي بالأسر إلى الفقر.



عندما تم إنشاؤه في عام 1980، ورثت زيمبابوي دينا قدره 700 مليون دولار من الحكومة الروديسية بقيادة إيان سميث¹¹. وقد استخدمت هذه القروض لشراء الأسلحة في السبعينات، على الرغم من عقوبات الأمم المتحدة. قدمت المملكة المتحدة قروضا مؤهلة كـ "مساعدات" كانت مرتبطة بشراء زيمبابوي لمنتجات من شركات بريطانية مثل جنرال إلكتريك و وستنجهاوز. وبالمثل، أقرضت إسبانيا أموالا لشراء طائرات عسكرية تصنعها شركات إسبانية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المملكة المتحدة قروضا جديدة لحكومة زيمبابوي لشراء طائرات هوك البريطانية الصنع، والتي استخدمت لاحقا كجزء من حرب الكونغو الثانية. شاركت زيمبابوي والعديد من الدول الأفريقية الأخرى في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1998. كانت هذه القروض الجديدة تهدف جزئيا إلى تسوية ديون روديسيا الموروثة، وتمويل

¹⁰ Eurodad; Unhealthy Conditions; IMF loan conditionality and impacts on health financing (November 2018) <https://docs.google.com/document/d/1clAucXmn5cO79obgHcQzjwHgOCjUklnbv7Qf196MExE/edit>

¹¹ Debt Justice; Zimbabwe Debt Statistics in 2017. <https://debtjustice.org.uk/countries/zimbabwe>

إعادة الإعمار بعد الحرب والتعامل مع الجفاف الكبير في أوائل الثمانينات. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من هذه القروض استفادت منه الشركات الإسبانية والبريطانية في نهاية المطاف، على حساب ديون زيمبابوي المتزايدة.

ما هي هيمنة الشركات؟

يعرف أعضاء شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصطلح "هيمنة الشركات" بأنه العملية التي تمارس بها النخبة الاقتصادية نفوذها على صانعي القرار الوطنيين والدوليين وكذلك على المؤسسات العامة، مما يضر بإعمال حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. تشمل عناصر هيمنة الشركات التي حددها أعضاء الشبكة ممارسات مختلفة، مثل التلاعب بالمجتمعات، والدبلوماسية الاقتصادية، والتدخل في النظام القضائي، والتأثير على التشريعات والسياسات، وخصخصة خدمات الأمن العام، و "الأبواب الدوارة" (عندما ينتقل الأفراد من القطاع الخاص إلى القطاع العام والعكس صحيح) وخلق روايات تخدم مصالح النخبة الاقتصادية.¹² لمعرفة المزيد، اقرأ [هنا](#).

فهم دور قطاع الشركات في تفاقم أزمات الديون العالمية

1. الأرجنتين: الشركات تتولى عملية صنع القرار الحكومية بشأن الاقتراض

في قلب أزمة الديون يوجد نظام اقتصادي يفضل مصالح الدائنين ورأس المال الخاص على حساب الرفاهية المشتركة والحقوق الأساسية لجميع السكان. تمارس النخب المالية الخاصة والشركات الكبيرة تأثيرا كبيرا في مفاوضات إعادة هيكلة الديون، مما يجبر البلدان على تبني سياسات مؤيدة للأعمال. وينعكس هذا في زيادة دور الجهات الفاعلة الخاصة في توفير الخدمات العامة والخدمات الأساسية الأخرى، وكذلك في الدول التي تضطر إلى سداد ديونها بأسعار فائدة أعلى ورسوم إضافية¹³ على مدى فترات أطول، في ظروف اقتصادية صعبة. هذا الوضع يخلق دورة لا نهاية لها من تراكم الديون والاعتماد عليها. في عام 2020، اضطرت العديد من البلدان النامية إلى التخلف عن سداد الديون¹⁴، بما في ذلك الأرجنتين والإكوادور ولبنان. وقد ازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير خلال العامين الماضيين، حيث أثرت الأزمات الاقتصادية والمالية المتعددة على عدد متزايد من البلدان.

وتجسد الأرجنتين مثالا على هذه التحديات، حيث أنها غرقت في أزمة اقتصادية مدمرة في كانون الأول/ديسمبر 2001-كانون الثاني / يناير 2002. في ذلك الوقت، أدى التجميد الجزئي للودائع المصرفية، والتخلف الجزئي عن سداد الدين العام والتخلي عن سعر الصرف الثابت إلى انهيار الإنتاج، وارتفاع مستويات البطالة، فضلا عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية.¹⁵ في يونيو 2018، كجزء من اتفاقية الاستعداد الموقعة مع صندوق النقد الدولي، تلقت الأرجنتين ما يقرب من 44.5 مليار دولار، وهو ما يعادل 10 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي وحوالي 1000 ٪ من حصتها داخل صندوق النقد الدولي. كان هذا أكبر قرض تم منحه لبلد من قبل صندوق النقد الدولي. في عام 2020، كان على الأرجنتين أن تبدأ إعادة هيكلة الديون، مما أثر على كل من ديونها لصندوق النقد الدولي وديونها للدائنين من القطاع الخاص. وقدم صندوق النقد الدولي الدعم للمفاوضات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون، مشيرا إلى أن الدين لا يمكن تحمله. ومع ذلك، لم تقدم المؤسسة أموالا إضافية لمساعدة الأرجنتين على التعامل مع جائحة كوفيد-19، ولم تصر على قبول الدائنين من القطاع الخاص باتفاق أسرع أو أكثر ملاءمة. وبينما تستمر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، استبعدت المؤسسة خيار

¹² للمزيد عن مظاهر هيمنة الشركات كما تبيتها أعضاء الشبكة العالمية: <https://www.escri.net.org/ar/corporateaccountability/corporatecapture/manifestations-corporate-capture%20%0D>

¹³ Center for Economic and Policy Research: The Growing Burden of IMF Surcharges; an updated estimate, 2023. <https://cepr.net/report/the-growing-burden-of-imf-surcharges-an-updated-estimate/>

¹⁴ FitchRatings: Sovereign Defaults Set to hit Record in 2020, May 2020. <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/sovereign-defaults-set-to-hit-record-in-2020-12-05-2020-1>

¹⁵ IMF; Independent Evaluation Office of the IMF ongoing Project, July 2003: <https://www.imf.org/External/NP/ieo/2003/arg/index.htm>

تخفيض الديون، مفضلة اقتراح "اتفاقية تسهيلات ائتمانية موسعة"¹⁶، والتي لن تؤدي إلا إلى تأجيل الموعد النهائي لسداد الديون، مما يستلزم فائدة مستحقة أعلى. على الرغم من أن هذا الحل يوفر بعض المرونة من خلال تمديد فترة السداد وتحرير الموارد على المدى القصير، فقد لا يكون كافياً لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة في الأرجنتين.

2. تجنب المسؤولية باستخدام الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون

مجموعة العشرين هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي المكرس للتعاون الاقتصادي الدولي، وتضطلع بدور رئيسي في إنشاء وتعزيز الهيكل والإدارة العالميين بشأن القضايا الاقتصادية الدولية. استجابة لأزمة الديون الملحة بشكل متزايد والتي تعارض المقرضين من القطاعين العام والخاص، وضعت مجموعة العشرين إطاراً مشتركاً لمعالجة الديون¹⁷. وعلى الرغم من وجود بعض القيود على هذا الإطار¹⁸، فقد تم تطويره بهدف تقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجه صعوبات في التعامل مع الأزمة الحالية. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير عاجلة مثل تخفيف عبء الديون، والإعفاء، والإلغاء، وإعادة الهيكلة. ومع ذلك، فإن أحد العيوب الرئيسية لإطار مجموعة العشرين هو أنه لا يجبر المقرضين من القطاع الخاص وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المشاركة في إعادة هيكلة الديون، مما يقلل بشكل كبير من فعاليتها. ومن الضروري أن يشارك المقرضون من القطاع الخاص في عملية إعادة هيكلة الديون، لأن عدم مشاركتهم سيؤدي إلى توزيع غير عادل للعبء. وقد تعتمد صندوق النقد الدولي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والبنك الدولي والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، وهي جهات إقراض رئيسية، اختيار عدم الالتزام بالإطار المقترح.

3. تعميق أزمة الديون من قبل صناديق التحوط الانتهازية

منذ التسعينات من القرن الماضي¹⁹، حققت صناديق التحوط "الانتهازية" أرباحاً ضخمة من خلال تطبيق استراتيجية مثيرة للجدل: فهي تشتري السندات الصادرة عن البلدان التي هي في حالة تخلف أو على وشك التخلف عن السداد، ثم ترفع دعاوى قضائية ضد هذه البلدان للحصول على السداد الكامل للديون. في سياق الديون السيادية، يستخدم مصطلح "الصناديق الانتهازية"²⁰ (أو "صناديق الديون المتعثرة") للإشارة إلى كيانات الأعمال الخاصة التي تحصل على الديون السيادية المتعثرة للبلدان، وكثير منها بلدان مثقلة بالديون، في السوق الثانوية بسعر أقل بكثير من قيمتها الاسمية. ثم يسعون إلى استرداد القيمة الاسمية الكاملة للديون، وكذلك الفوائد والعقوبات وتكاليف المحكمة. تشمل الأساليب المستخدمة لتحقيق هذا الهدف الإجراءات القانونية أو الاستيلاء على الأصول أو ممارسة الضغط السياسي. حققت الصناديق الانتهازية متوسط معدلات استرداد تتراوح من 3 إلى 20 ضعف استثماراتها الأولية، وهو ما يعادل عوائد من 300 إلى 2000 ٪ (بعد خصم الرسوم القانونية)²¹. بفضل نشاط الصناديق الانتهازية، أو أسواق الديون الثانوية، تمكنت النخب المالية والشركات الكبيرة من استغلال أزمات الديون وتفاقمها والربح منها، خاصة في الجنوب العالمي، مما يجعل هذه الممارسة تجارة مربحة تؤدي إلى تفاقم عبء البلدان التي تواجه زيادة الديون. طريقة عملهم بسيطة: يشترون الديون المتعثرة بسعر مخفض بشكل كبير، ويرفضون المشاركة في عمليات إعادة هيكلة الديون ويسعون للحصول على

¹⁶ IMF Extended Facilities Facility Agreement: What is the EFF Designed for?, March 2021 :

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/56/Extended-Fund-Facility>

التسهيلات الائتمانية الموسعة هي تسهيلات إقراض تابعة لصندوق النقد الدولي، أنشئت في عام 1974 لمساعدة البلدان على حل مشاكل ميزان مدفوعاتها على المدى المتوسط والطويل. تم تحديد التسهيلات الائتمانية الموسعة للبلدان التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات بسبب نقاط الضعف الهيكلية والتي تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية أساسية. ازداد استخدام هذه الآلية بشكل كبير خلال فترة الأزمة الأخيرة.

¹⁷ G20 Common Framework for Debt Treatment, 2020

https://clubdeparis.org/sites/default/files/annex_common_framework_for_debt_treatments_beyond_the_dssi.pdf

¹⁸ Julia Revenscrof, Eurodad Press Release; Reaction to G20 Common Framework for Debt Treatments; designed by and for creditors, November 2020.

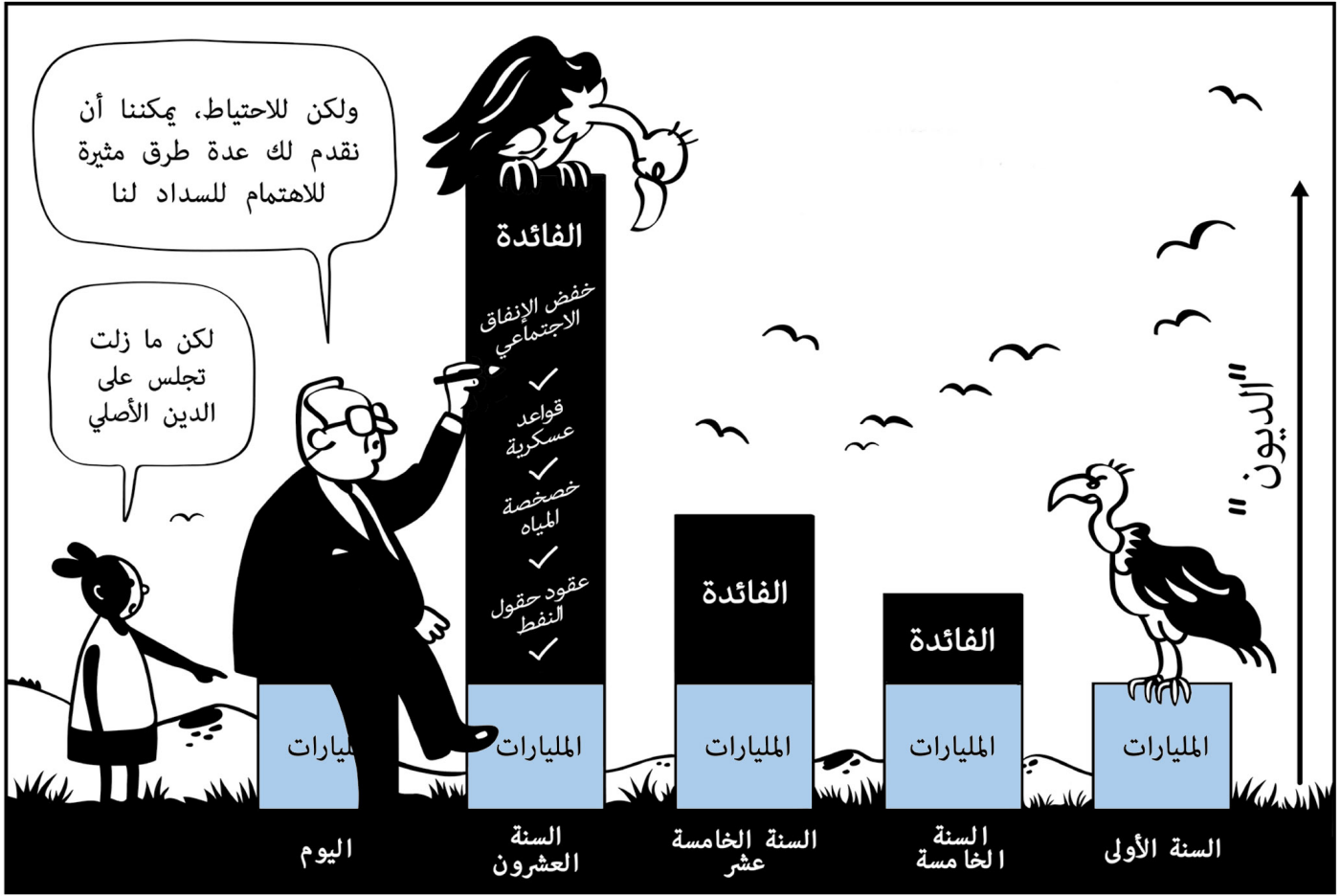
¹⁹ Danie, J. Brutti; Sovereign Debt Crises and Vulture Hedge Funds: Issues and Policy Solutions.

²⁰ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدورة الرابعة عشر، تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سفييز، لومينا، 2010.

<https://digitallibrary.un.org/record/3823559?ln=en>

²¹ Africa Development Bank: Vulture Funds in the Sovereign Debt Context. <https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/african-legal-support-facility/vulture-funds-in-the-sovereign-debt-context>.

القيمة الكاملة للديون، غالبا بالقيمة الاسمية، بالإضافة إلى الفوائد والمتأخرات والعقوبات، واللجوء إلى الإجراءات القانونية إذا لزم الأمر.



في عام 2007، قضت محكمة عليا في المملكة المتحدة بأن زامبيا يجب أن تدفع لدونيجال إنترناشيونال (Donegal International)، مشتري الصناديق الانتهازية، تسوية قدرها 15.5 مليون دولار أمريكي²². قضت المحكمة العليا بأن دعوى قضائية ضد زامبيا من قبل الشركة الأمريكية المملوكة للمواطن الأمريكي مايكل شيهان، للديون التي تكبدها الدولة الفقيرة في جنوب إفريقيا كانت قانونية. وقد رفع الصندوق الانتهازي، الذي حصل على دين بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي، دعوى قضائية ضد زامبيا للمطالبة بمبلغ 55 مليون دولار، وحصل أخيرا على 15.5 مليون دولار. تمارس الصناديق الانتهازية ضغوطا على المدينين السياديين من خلال محاولة الاستيلاء على الأصول الحكومية الموجودة في الخارج. ولا تزال هذه الإجراءات تشكل مصدرا لقيود شديدة على المدينين المعنيين ويمكن أن تعقد إدارة أموالهم واحتياطياتهم²³.

تخلف لبنان عن سداد 31.3 مليار دولار من سندات اليورو السيادية في مارس 2020 بسبب جشع النخب الاقتصادية وعدم الكفاءة الجسيمة والتلاعب الضار بالجهات المالية الأجنبية القوية²⁴. لعب النظام المصرفي اللبناني دورا رئيسيا في تفاقم الأزمة المالية وتخلف البلاد عن السداد. وبدافع من مديريها ومودعيها الرئيسيين، الذين كانوا يتطلعون إلى تأمين السيولة للهروب من أزمة وطنية متزايدة الخطورة، باعت البنوك سندات اليورو للمستثمرين الأجانب، مدركة تماما أن هذه الممارسة من شأنها أن تضعف بشكل كبير موقف الحكومة التفاوضي وتعد فرص إعادة هيكلة الديون. في المجموع، تشير التقديرات إلى أن البنوك باعت أكثر من 6.1 مليار دولار أمريكي من سندات اليورو. بعد التخلف عن السداد، باع مصرف لبنان أيضا 700 مليون دولار أمريكي إضافية في سندات اليورو، مما زاد من إضعاف الموقف التفاوضي للحكومة

²² Seager, A.: The Guardian; Court lets vulture fund clawback Zambian Millions, April 2007. <https://www.theguardian.com/business/2007/feb/16/debt.development>

²³ Africa Development Bank; Vulture Funds in the Sovereign debt context. <https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/african-legal-support-facility/vulture-funds-in-the-sovereign-debt-context>

²⁴ Noe N., Halabi S. (June, 2022). How Lebanon's banking sector sold off the country's financial future to foreign interests: <https://thebadil.com/investigations/lebanons-banking-future-foreign-interests/>

البنانية. هذا البيع الضخم للسندات لكيانات أجنبية، ولا سيما العديد من الصناديق الانتهازية، "وجه ضربة مزدوجة لآمال إعادة هيكلة منظمة للالتزامات ديون لبنان²⁵".

4. الشركات بين القطاعين العام والخاص: الديون الخفية التي تدفع أرباحا كبيرة للقطاع الخاص

في سياق الأزمة الاقتصادية الحالية، تواجه حكومات البلدان الفقيرة ضغوطا متزايدة لإيجاد إجابات سريعة على الأسئلة المعقدة المتعلقة بالحفاظ على الخدمات العامة وتمويل البنية التحتية. تعود الشركات بين القطاعين العام والخاص إلى الموضبة كحل متصور²⁶. وتتجه العديد من الحكومات إلى الشركات بين القطاعين العام والخاص على أمل أن يساهم القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية والخدمات العامة، التي تأثرت بشدة بأزمات الديون المتعددة والجائحة والمناخ. الشركات بين القطاعين العام والخاص هي آليات تمويل تفوض من خلالها الحكومة إلى القطاع الخاص مسؤولية تعبئة الموارد وتنفيذ مشروع، تتعهد الحكومة بموجبه بدفع رسم ثابت خلال فترة زمنية محددة. كجزء من هذه الاتفاقيات، تتحمل الحكومة التكلفة الرأسمالية وأرباح المستثمرين من القطاع الخاص. وقد مكنت الشركات بين القطاعين العام والخاص المستثمرين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من تحقيق عوائد عالية مع مخاطر محدودة²⁷. ومع ذلك، يتم توليد هذه الأرباح على حساب دافعي الضرائب وعامة الناس، مما يخلق دورة باهظة الثمن من الاعتماد وتراكم الديون، مع تحمل الحكومات للديون في الأسواق المالية لتغطية التكاليف، بما في ذلك الفائدة. وتواجه الحكومات التي تختار الشركات بين القطاعين العام والخاص تضاربا متصلا في المصالح بين إدارة ديونها وسدادها من جهة، وضمان أن تظل السلع والخدمات العامة متاحة ويمكن الوصول إليها من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بالشركات بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل أساسا عبئا على الحكومة، لا تنعكس عادة في إحصاءات الديون الرسمية للبلد المتعاقد، والتي تخفي عبء الدين الحقيقي. يخلق هذا الموقف حافزا زائفا للجوء إلى الشركات بين القطاعين العام والخاص، حتى لو تبين أنها عادة ما تكون أكثر تكلفة.

في أوغندا، استخدمت الحكومة الشركات بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع، حيث عملت بشكل وثيق مع الشركات متعددة الجنسيات التي دفعتها لضمان استثماراتها، وبالتالي خلق التزامات مالية خفية للحكومة. في عام 2019، وافق البرلمان الأوغندي على سندات إذنية بقيمة 379.7 مليون دولار أمريكي لصالح شركة فينانسي/روكو (FINANSI/ROKO Construction SPV Limited) لتصميم وبناء ومعدات مستشفى أوغندا الدولي المتخصص (ISHU). وتم تكليف فينانسي / روكو ببناء المستشفى وتجهيزه وتشغيله، على أن تتلقى مدفوعات سنوية من الحكومة الأوغندية. وسيتعين خصم هذه المدفوعات، التي يبلغ مجموعها 557 مليون دولار من الميزانية القطاعية لوزارة الصحة على مدى فترة ثماني سنوات. تتم إدارة بناء ومعدات المستشفى من قبل فيناسي (FINANSI)، وهي شركة إيطالية متعددة الجنسيات. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن عملية صياغة هذا الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمت في سرية تامة، مع إخفاء معلومات مهمة حتى عن أعضاء البرلمان الذين أذنوا بالسندات الإذنية. ووجدت اللجنة البرلمانية المعنية بالاقتصاد الوطني في تقريرها المستقل أنه لم يتم الحصول على الموافقة البرلمانية المطلوبة لبعض هذه العقود. نظرا لأن المدفوعات لهذه الشركة جارية بالفعل، حذر البرلمان من أن وزارة الصحة ستضطر إلى تحمل تكاليف سنوية قدرها 69.7 مليون دولار أمريكي على مدى ثماني سنوات للوفاء بالالتزامات المالية للقطاع الخاص، والتي من المرجح أن تقلل من الإنفاق على احتياجات الصحة العامة الأساسية الأخرى.

²⁶ Hall, D. (2014). Why Private-Public Partnerships don't work: Global Policy Forum. <https://www.globalpolicy.org/en/article/why-public-private-partnerships-dont-work>.

²⁷ Toby, S. and Corina, C. (2009). The Problem with Public-Private Partnerships. <https://policyalternatives.ca/publications/monitor/problem-public-private-partnerships>

إن أصول أزمة الديون العالمية متجذرة بعمق وتتجاوز المعاملات المالية البسيطة. عندما انتهى الاستعمار، تم إنشاء الإمبريالية لمواصلة استغلال الموارد لصالح الشركات والنخب الاقتصادية. تواصل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجريد دول الجنوب من مواردها وثرواتها، مما يجعلها فقيرة وتعتمد على المساعدة المالية من الشمال، غالباً في شكل قروض. باسم "التنمية"، فرضت هذه المؤسسات بشكل منهجي سياسات وشروط اقتصادية ليبرالية جديدة تعطي الأولوية للأرباح على الناس وكوكب الأرض، مما يساهم في أزمة المناخ الحالية. وقد أدت هذه السياسات أيضاً إلى هيمنة الشركات على مؤسسات صنع القرار الحكومية الأساسية وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة والفقر في الجنوب. ومع ذلك، فإن التكلفة الحقيقية لهذه الديون لا تقتصر على الأرقام الموجودة في الميزانية العمومية.

شكر وتقدير

تحاول هذه الوثيقة المرجعية حول الديون وهيمنة الشركات مساعدة الأعضاء على فهم أزمة الديون العالمية الحالية ومحركاتها الهيكلية والدور الذي لعبته الجهات الفاعلة / الشركات المالية الخاصة في تفاقم الأزمة من خلال إعطاء الأولوية للأرباح على حساب حقوق الناس ورفاههم. تكمل هذه الوثيقة سلسلتنا الإلكترونية حول الديون وهيمنة الشركات، والمتوفرة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية [هنا](#). وقد أصبحت هذه الوثيقة المرجعية ممكنة بفضل أعضاء الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية الذين ساهموا بكتابة دراسات حالات من بلدان مختلفة، واستعراض الوثائق المقابلة وتبادل المعلومات ذات الصلة. ويتألف الأعضاء من: [المبادرة المصرية لحقوق الشخصية](#)، و**مبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية**، و**مؤسسة العدالة والديمقراطية في هايتي**، و**حركة صحة الشعوب** -كينيا، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية، و**الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك**، و**منظمة الحق** والأعضاء الفرديين [ميلانيا شيبوندا](#) و**وسلمى حسين**.



يُرجى مسح هذا الكود للاطلاع على المزيد حول عملنا الجماعي

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي شبكة عضوية تجمع بين أكثر من ٣٠٠ حركة اجتماعية وجماعة شعوب أصلية ومنظمة حقوق إنسان ومدافعين عن حقوق الإنسان من ٧٦ دولة. منذ عام ٢٠٠٣، أتاحت الشبكة مساحة للأعضاء لتشبيك النضالات عبر مناطق العالم، من أجل التصدي للتحديات الممنهجة الكبرى، وتشمل الآثار الضارة لأزمة الديون العالمية على حقوق الإنسان، وتزايد نفوذ الشركات والنخب الاقتصادية في مساحات صناعة السياسات والقرارات.



تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي على ESCR-Net@

للاشتراك في نشرتنا الدورية: <https://escr-net.ink/newsletter>